٧- **تعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدام عبر استخدام مناسب للتكنولوجيا البيئية وإدارة العرض الفعال:** أن معدل التقاربات والأدوات يمكن أن تستخدم في تعزيز التطبيقات المستدامة وطلب الإدارة التي تتضمن قيم متعددة للموارد الطبيعية وزيادة الوعي العام وأيضا الاستراتيجية القيمة في دعم الاستهلاك المستدامة وان هذا التقارب يمكن أن يوفر حفظ مستدام في الاستثمار للبنية التحتية أن الإنتاج المستدام يجب أن يدعم بواسطة تبنى واستخدام تكنولوجية بيئية والتي تحسن الأداء البيئي بشكل واضح وان تلك التكنولوجيا تحمى البيئة وتكون اقل تلوث والمصادر المستخدمة المستدامة وإعادة تدوير تلك المخلفات والمنتجات وحمل كل مخلفات المواطنين في مكان بيئي مناسب عبر طرق تكنولوجية أن التكنولوجيا البيئية يمكن أن تستخدم في تقليل التأثيرات وتعزيز القيم عبر سلسلة دعم ودعم أعمال الإنتاج.

❖ **معوقات التنمية المستدامة :**

نبهت جميع مؤتمرات قمة الأرض إلى محدودية وندرة الموارد الطبيعية والاقتصادية على مستوى العالم، وأن الاستمرار في استخدامها غير المرشد قد يعرضها للاستنزاف، وبالتالي إلى عدم القدرة على الوفاء باحتياجات الأجيال المقبلة، ومن هذا المنطلق أكدت تلك المؤتمرات ضرورة خلق علاقة أخلاقية تربط بين الإنسان والبيئة، يتحقق عنها صون للبيئة، إضافة إلى ذلك قد نبهت إلى ضرورة التعامل مع الموارد الطبيعية والاقتصادية بكفاءة عالية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس، من خلال ضمان الفرص المتكافئة في مجالات التعليم والصحة والتنمية، بما في ذلك اجتثاث الفقر.

رغم الجهود العالمية والمحاولات الجادة لتحقيق مطلب التنمية المستدامة في جميع دول ومجتمعات العالم، إلا أنه لا تزال تلك المحاولات قاصرة إلى حد كبير، وذلك لعدد من الأسباب، التي لعل من بين أهمها وأبرزها:

١ - **الزيادة المطردة في عدد سكان العالم،** إذ تشير الإحصائيات إلى أن ما يزيد على ستة مليارات شخص يسكنون هذه الأرض، أو ما يمثل نحو نسبة ١٤٠ في المائة خلال الـ ٥٠ عاما الماضية، كما يتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم بحلول عام ٢٠٥٠ تسعة مليارات نسمة، مما سيضاعف من تعقيدات التنمية المستدامة.

٢ - **انتشار الفقر المدقع في العالم،** إذ تشير الإحصائيات إلى أن خمس سكان العالم مضطرون للعيش على أقل من دولار واحد في اليوم، هذا إضافة إلى أن نحو ١.١ مليار شخص لا تتوافر

لديهم مياه الشرب المأمونة، وأن مياه الشرب الوالأمن.دم كفاية الإمدادات من الماء يتسببان في نحو ١٠ في المائة من جميع الأمراض في البلدان النامية.

٣ – **عدم الاستقرار في كثير من مناطق العالم و الناتج عن غياب السلام والأمن .**

٤ – **مشكلة الفقالسياسي:دول العالم والتي تزداد حدة مع الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة** وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية.

٥ – **استمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية،** وتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية، وتلوث الهواء وتراكم النفايات.

٦ – **تعرض مناطق من العالم بصفة عامة لظروف مناخية قاسية** ، وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام السنوي ، وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ومعدلات البخر والنتح ، مما أدى إلى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.

٧ – **محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة** ، وتدهور نوعيتهما، ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض أقطار العالم .

٨ – **عدم موائمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بعض دول العالم النامي .**

التعامل مع تحديات ومعوقات تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، يتطلب وفق التقارير الدولية المعنية بشؤون التنمية المستدامة، وكذلك آراء المختصين، التخفيف من حدة الفقر في بلدان العالم، وبالأخص في المجتمعات الريفية، التي يعيش فيها معظم الفقراء، هذا إضافة إلى ضرورة تحسين قدرة جميع البلدان، وبالذات البلدان النامية المرتبطة بالتصدي لتحديات العولمة والاعتماد على بناء القدرات الذاتية، بما في ذلك التشجيع على أنماط استهلاك وإنتاج مسؤولة للحد الفاقد ومن الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية والاقتصادية، وكذلك القضاء على المشكلات الصحية، وبالذات الأمراض والأوبئة المستعصية، مثال مرض الكوليرا الذي عادة ما ينتشر في البلدان الفقيرة بسبب سوء الرعاية الصحية المتوافرة لديهم، إضافة إلى انتشار المياه الملوثة والمستنقعات.

❖ **رؤية العراق للتنمية المستدامة ٢٠٣٠**

ترتكز هذه الرؤية على تعزيز أبعاد التنمية المستدامة، التي تمكّن الشعب العراقي في بلد آمن وموحد يتمتع فيه الجميع بحقوق متساوية، وإقامة نظام اقتصادي ذات توجهات اجتماعية متنوعة في السوق ومؤشرات مستقرة على مستوى الاقتصاد الكلي، وتهيئة بيئة نظيفة وآمنة ومستدامة للأجيال الحالية والمقبلة.

شكلت المبادئ الاساسية للتنمية المستدامة والتي هي(الشمولية وعدم التجزئة والقضاء على التخلف) ركائز اساسية في رؤية وتوجه العراق نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة (السبعة عشر)، لقد كانت رؤية العراق ٢٠٣٠ هي (انسان مُمَكن في بلد امن ، ومجتمع موحد واقتصاد متنوع وبيئة مستدامة ينعم بالعدالة والحكم الرشيد)، وهناك كثير من التحديات التي تقف عائق في تحقيق اهداف التنمية المستدامة او تعطيل تطور مؤشراتها في العراق ويمكن التركيز على اهمها بالاتي:

١. **السكان** :اذ يزداد السكان في العراق اكثر من مليون نسمة سنوياً ،اذ بلغ في تقديرات عام ٢٠١٨ حوالي (٣٨) مليون نسمة ومن المتوقع يصل الى (٥٣) مليون نسمة عام ٢٠٣٠.

٢. **هيكل الاقتصاد:** اذ يغلب عليه الريعية وشكلت صادراته من النفط الخام حوالي (٩٠%) من اجمالي الصادرات ويعمل به (٣%) من القوة العاملة وهذا عائق كبير في تشغيل الاناث والفقراء.

٣. **عدم الاستقرار السياسي** : وهذا يتمحور حول عدم استقرار نظامه السياسي وتعاقب السلطة فيه.

٤. **الفساد:** كشف مؤشر مدركات الفساد تعثر مكافحة الفساد اذ حقق العراق (١٨) درجة في المقياس الذي يضم (١٠٠) دولة وجاء بالمرتبة (١٦٨) من بين (١٨٠) دولة دخلت في المقياس لعام ٢٠١٨.

٥. **اعادة الاعمار** : قُدرت الاضرار المادية الناتجة عن حرب الجماعات الارهابية في المحافظات السبع (الانبار، بغداد ،بابل، صلاح الدين، كركوك ، ديالى، نينوى) لعام ٢٠١٤ حوالي (٧٥,٣٠٦) ترليون دينار اي ما يساوي (٦٣,٧) مليار دولار امريكي.

وان للعراق دور في النجاح نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة وان كانت اهداف مختارة مقارنة مع واقع التنمية المستدامة مع دول اخرى، اذ حقق العراق درجة اعلى من المتوسط في ستة اهداف من مجموع سبعة عشر هدف .